

تطبيقات كما أخرجه أحمد في مسنده وأورده في عله

د. أحمد عبد الستار جاسم

كلية القانون / جامعة ديالى

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(المقدمة)

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ، وصلاةً وسلاماً على إمام المتقين وقائد العر المحجلين ، وعلى آله وأصحابه أجمعين ، وبعد :

اختلفت أنظار العلماء في الحكم على أحاديث (المسند) للإمام احمد ، فذهب فريق منهم إلى القول بان كل ما في (المسند) صحيح ، وذهب آخرون إلى أن فيه من (الضعيف) ، بل و(الموضوع) أيضاً !.

وبين هذا القول وذاك رأيت أن انظر مع الناظرين في هذه المسألة ليتني أحرر فيها أمراً ما ، يفيد الباحثين والدارسين لـ (المسند) !!.

ولما كانت وجهة الشيخين – البخاري ومسلم- وغيرهما التصنيف في الصحيح المجرد ، كانت وجهة الإمام احمد هي جمع حديث النبي (صلى الله عليه وسلم) في كتاب واحد ، كما هو معلوم لدى أهل العلم بالحديث ومناهج المصنفين (ولكل وجهة هو مؤليها فاستيقوا الخيرات .. الآية^١).

ومن هنا كانت البداية في تتبع أحاديث في (المسند) كان قد أعلنها الإمام احمد نفسه في كتابه (العلل ومعرفة الرجال) ، وهذا أول القطر على أن في (المسند) من المعلول الضعيف ، فضلاً عن كونه لم يصنف في الصحيح المجرد.

فذهبت أتتبع عدداً من هذه الأحاديث الكثيرة في الكتابين كمادة لبحث بعنوان (تطبيقات لما أخرجه أحمد في مسنده وأورده في عله). فجاء محتويها على أربعة مطالب . والله أسأل الإخلاص والقبول في القول والعمل.

الباحث

٢٠٠٧/١٢/٣٠

المطلب الأول

كلمة في منهج الإمام أحمد في مسنده:

جاء في (الخصائص) لأبي موسى المديني ، عن الإمام أحمد مجيباً ولده عبد الله ، وقد سأله عن حديث في (المسند) يرويه عبد العزيز بن أبي رواد ؟ فقال: لا يصحّ ... الأحاديث بخلافه ، قصدتُ في (المسند) الحديث المشهور ، وتركتُ الناس تحت ستر الله تعالى ، ولو أردتُ أن أقصد ما صحّ عندي ، لم أرو من هذا (المسند) إلا الشيء بعد الشيء ، ولكنك يا بنيّ تعرف طريقتي في الحديث ، لستُ أخالف ما ضعف إذا لم يكن في الباب ما يدفعه أه^٢

وهذا أصله الذي بنى عليه مذهبه ، وهو لا يقدر على الحديث شيئاً ، لا عملاً ولا قياساً ، ولا قول صاحب ، وإذا لم يرد في المسألة حديثٌ صحيح ، وكان فيها حديثٌ ضعيف ، وليس في الباب شيءٌ يرده عملاً به ، فإن عارضه ما هو أقوى منه تركه للمعارض القويّ ، وإذا كان في المسألة حديثٌ ضعيف وقياس ، قدم الحديث الضعيف على القياس.^٣

ثم إن الإمام أحمد كان يختار أحاديثه ويحتاط لها ، فإنه بقي ينظر في (المسند) حتى آخر حياته ، يضرب على ما هو معلول منها لكنه لم يتم عمله هذا قبل موته - رحمه الله تعالى-.

قال أبو موسى المديني: ومن الدليل على أن ما أودعه الإمام أحمد في (مسنده) قد احتاط فيه إسناداً ومنتأ... عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يهلك أمتي هذا الحي من قريش. قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال: لو أن الناس اعتزلوهم !.

قال عبد الله: قال لي أبي ، في مرض موته الذي مات فيه: اضرب على هذا الحديث ، فإنه خلاف الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم. يعني قوله: (اسمعوا وأطيعوا واصبروا). وهذا مع ثقة رجال إسناده ، حين شدّ لفظه عن الأحاديث المشاهير ، أمر بالضرب عليه... أه^٤

قلت: وقد تتبعتُ هذا الحديث ، فوجدته في أصل (المسند) °! والظاهر أنه من جملة الأحاديث التي ضرب عليها الإمام أحمد ، ولم يقبلها في (المسند) غير أنها كتبت من تحت الضرب !.

^٢ ينظر خصائص (المسند): ٢٧. للحافظ أبي موسى المديني (ت ٥٨١هـ). المطبوع في الجزء الأول من مسند الإمام أحمد، طبعة الشيخ أحمد محمد شاكر.

^٣ ينظر إعلام الموقعين عن رب العالمين: ١/ ٢٩-٣٢ لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) راجعه: طه عبد الرزاق سعد. دار الجيل، بيروت - لبنان. ١٩٧٣م. ومقدمة المسند الأحمدي: ٧٧. للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ). تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط. دار الرسالة، بيروت - لبنان. ١٩٩٧م.

^٤ ينظر الخصائص: ٢٤. ° المسند: ٣٠ / ٢. للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ). تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر. دار المعارف - القاهرة. ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.

المطلب الثاني

ليس كل ما في (المسند) صحيح:

وحول ما إذا كان في (المسند) أحاديث ضعيفة أو معلولة ، فهذا مما يُسَلَّمُ به مَنْ له معرفة بهذا الشأن.

قال عبد الله: وأخرج فيه - يعني في (المسند) - أحاديث معلولة ، بعضها ذكرَ عليها ، وسائرهما في كتاب (العلل) لئلا يخرج في الصحيح أ.هـ^٦.

فالمقصود من هذا كله ، أنه ليس كل ما رواه الإمام أحمد في (المسند) وسكت عنه ، هو صحيح عنده ، وحتى لو كان صحيحاً عنده وخالفه غيره في تصحيحه ، لم يكن قوله حجة على نظيره^٧. قال ابن تيمية رحمه الله:- وكل من عرف العلمَ يَعْلَمُ أن ليس كل حديث رواه أحمد في (الفضائل) ونحوه يقول: إنه صحيح ، بل ، ولا كل حديث رواه في مسنده يقول: إنه صحيح. بل ، أحاديث مسنده هي التي رواها الناس ، عمن هو معروف عند الناس بالنقل ولم يظهر كذبه.

وقد يكون في بعضها علة تدل على أنه ضعيف ، بل ، باطل. لكن غالبها وجمهورها أحاديث جيدة يحتج بها^٨ أ.هـ

وقال الحافظ ابن حجر: و(مسند أحمد) ادعى قومٌ فيه الصّحة ، وكذا في شيوخه وصنف الحافظ أبو موسى المديني في ذلك تصنيفاً.

والحق أن أحاديثه غالبها جيد ، والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات ، وفيه قليل من الضعاف الغرائب الأفراد أخرجها ، ثم صار يضرب عليها شيئاً فشيئاً ، وبقي منها بعده بقية ، وقد ادعى فيه قوم أن فيه أحاديث موضوعة!^٩

وبعد ما تقدم ، فهناك من العلماء من يصعب عليه التخلي عن قول: إن كل ما في (المسند) صحيح. كما حصل هذا من بعض معاصري ابن الجوزي. فقال: كان قد سألتني بعض أصحاب الحديث: هل في مسند الإمام أحمد ، ما ليس بصحيح ؟ فقلت : نعم. فعظّم ذلك جماعةً يُنسبون إلى المذهب فحملت أمرهم على أنهم عوام^{١٠} أ.هـ

^٦ فهرست بن خير: ١٤٠. لأبي بكر محمد بن خير (ت٥٧٥هـ). منشورات مكتبة المثنى - بغداد. مصورة عن طبعة الخانجي - القاهرة. ط٢/ ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

^٧ ينظر مقدمة المسند الأحمدي: ٧٦.

^٨ منهاج السنة: ٢٣٢/٧. منهاج السنة النبوية المؤلف : أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحرائي أبو العباس الناشر : مؤسسة قرطبة الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ تحقيق : د. محمد رشاد سالم.

^٩ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: ٦. للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ). تحقيق إكرام الله إمداد الحق ط١/ دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

^{١٠} انظر صيد الخاطر: ٢٤٥-٢٤٦. لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت٥٩٧هـ). دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. (أوفسيت).

المطلب الثالث

هل يوجد في (المسند) حديث موضوع:

قد شنع ابن تيمية على من قال أن في (المسند) أحاديث موضوعة من رواية الإمام أحمد ، فقال: ثم زاد ابنه - عبد الله على (مسند أحمد) زيادات ، وزاد أبو بكر القطيعي زيادات ، وفي زيادات القطيعي أحاديث كثيرة موضوعة ، فظن ذلك الجاهل ، أنه من رواية أحمد ، وأنه رواها في (المسند) وهذا خطأ قبيح أه^{١١}. وقال الحافظ الذهبي: فيه - يعني في المسند - جملة من الأحاديث الضعيفة مما يسوغ نقلها ولا يجب الاحتجاج بها ، وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة ولكنها قطرة في بحر.. أه^{١٢}.

قلت: من الشائع خطأ ، وأطلقه أهل العلم تجوزاً من أن جميع ما في (المسند) هو للإمام أحمد ، بما في ذلك زيادات ابنه عبد الله ، وزيادات أبي بكر القطيعي! وليس الأمر كذلك عند التحقيق ، فإن زيادات عبد الله ، وزيادات القطيعي ليستا من أصل (المسند) كما صرح بذلك ابن تيمية ، فيكون ما ضرب عليه الإمام أحمد ، وما لم يقبله في مسنده من باب أولى ، فلا يدخل في مسنده البتة!.

ومع أن كلام الذهبي في (المسند) ينصرف إلى ما كان مجرداً من زيادات عبد الله والقطيعي ، وكذا المضرب عليه من قبل الإمام أحمد ، لكنه قد يوهم التعارض مع قول ابن تيمية!.

ولعل قوله - فيما نقله عنه ابن الجزري - يجمع بين قول من أثبت الوضع في (المسند) ومن نفاه إذ يقوله: ولا خلاف بين القولين عند التحقيق ، فإن لفظ (الموضوع) قد يراد به المخلوق المصنوع الذي يتعمد صاحبه الكذب ، وهذا مما لا يعلم أن في (المسند) منه شيئاً.. قال: ويراد بالموضوع ما يعلم انتقاء خبره وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب ، بل أخطأ فيه ، وهذا الضرب في (المسند) منه أه^{١٣}. قال الحافظ ابن حجر.. وأنه لا يتأتى القطع بالوضع في شيء منها ، بل ولا الحكم بكون واحد منها موضوعاً ، إلا الفرد النادر ، مع الاحتمال القوي في دفع ذلك^{١٤} ، بأنه مما أمر الإمام أحمد بالضرب عليه فترك سهواً ، أو ضرب عليه وكُتب من تحت الضرب^{١٥}.

^{١١} منهاج السنة النبوية: ٩٧/٧.

^{١٢} سير أعلام النبلاء: ٣٢٩/١١. للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ). تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط والدكتور بشار عواد معروف والدكتور محي هلال السرحان مع جماعة آخرين.

^{١٣} ينظر المصعد الأحمدي: ٣٥. لأبي الخير محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري (ت ٨٨١هـ). المطبوع في مقدمة (المسند) للإمام أحمد، طبعة الشيخ أحمد شاکر.

^{١٤} تعجيل المنفعة: ٦.

^{١٥} تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ١٧٣/١. للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ). تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف دار إحياء السنة النبوية. ط ٢/ ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

وقد أدرج النقاد عدداً من أحاديث (المسند) في سلك الموضوعات أورد الحافظ بن حجر منها تسعة أحاديث - وهي التي جمعها الحافظ العراقي في جزء - وانتقدها^{١٦}، وأضاف إليها خمسة عشر حديثاً مما أورده ابن الجوزي في (الموضوعات) وهي في (المسند) وأجاب عنها حديثاً حديثاً^{١٧}.

لكنه قد فاته أحاديث أخر في (المسند) ذكرها ابن الجوزي في (الموضوعات) استدرکها الإمام السيوطي في جزء سماه (الذيل الممهّد) وأجاب عنها وعدّها أربعة عشر حديثاً^{١٨}.

فصارت عدّة ما أدرجه النقاد في سلك الموضوعات وهي في (المسند) ثمانية وثلاثون حديثاً.

وأقل ما يقوله المتمكن في هذا الفن بعد النظر في هذه الأحاديث وما أجاب به العلماء عنها: إنها بالغة الضعف، وكثير منها يُعلم بطلان متونها بالبداهة، فلا يمكن أن تُسندَ أزرها تلك المتابعات والشواهد.

وأخيراً فلا يغضّ من قيمة هذا الديوان العظيم، كثرة الأحاديث الضعيفة فيه، فإن عدداً غير قليل منها صالح للترقي إلى الحسن لغيره والصحيح لغيره، وذلك بما وجد له من متابعات وشواهد.

وبالجملة فإن أحاديث (المسند) تنقسم بطريق الاستقراء إلى ستة أقسام من حيث الصّحة والضعف:

- ما هو صحيح لذاته.
- وما هو صحيح لغيره.
- ومنها ما هو حسن لذاته.
- وما هو حسن لغيره.
- ومنها ما هو ضعيف ضعفاً شديداً.
- ومنها ما هو شديد الضعف يكاد يقترب من الموضوع^{١٩}.

المطلب الرابع

وحين ذهبنا ألقب في كتاب (العلل ومعرفة الرجال) للإمام أحمد، وجدت فيه عدداً من الأحاديث قد أعلها وتكلم عليها بما لا يدع مجالاً للشك من أنها لا ترقى إلى درجة الصحيح بمفردها، وهي في أصل (المسند). فاخترت سبعة نماذج على سبيل المثال، ولو استقصيت جاءت كتاباً مستقلاً، منها:

^{١٦} القول المسدد في الذب عن المسند: ١٠-٤٥. للإمام أحمد المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة الطبعة الأولى، ١٤٠١ تحقيق: مكتبة ابن تيمية.

^{١٧} المصدر نفسه: ٤٧-٧٣.

^{١٨} ينظر تدريب الراوي: ١/١٧٢.

^{١٩} مقدمة المسند الأحمدي: ١/٨٩.

(الحديث الأول):

الحديث في (المسند): ١٠٤/٦. وفي (العلل): ٦٧/١: حدثنا سفيان قال: سمعناه من أربعة عن عائشة رضي الله عنها لم يرفعوه: زُرَيْقٌ ، وعبد الله بن أبي بكر ، ويحيى ، وعبد ربه ، سمعوه من عمرة - يعني القطع في ربع دينار - وقد أعلّه بالوقف. أ.هـ

(الحديث الثاني):

الحديث في (المسند): ٨/٥ و ١٤. وفي (العلل): ٩٣/١: سألت أبي قلت: يصح حديث سمرة عن النبي ﷺ (من ترك الجمعة عليه دينار، أو نصف دينار يتصدق به؟) فقال: قدامة بن وبرة يرويه ، لا يعرف ، رواه أيوب - أبو العلاء - فلم يصل إسناده كما وصله همام ، قال: (نصف درهم أو درهم) خالفه في الحكم وقصر في الإسناد. أ.هـ
قال الباحث: قدامة بن وبرة هو العجيفي^{٢٠}. قال البخاري: لم يصح سماعه من سمرة^{٢١}. ولا يصح حديث قدامة في الجمعة^{٢٢}.

(الحديث الثالث):

هو في (المسند): ٢٠٧/٢-٢٠٨. وضعفه في (العلل) ١١٩/١. حديث عمرو ابن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن رسول الله ﷺ (ردّ ابنته إلى أبي العاص بمهر جديد ونكاح جديد) وسمعه يقول: قرأت في بعض الكتب عن حجاج قال: حدثني محمد بن عبيد الله العرزمي ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال أبي: ومحمد بن عبيد الله ترك الناس حديثه. أ.هـ

^{٢٠} الجرح والتعديل: (٧٢٧) للحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ). مطبعة دائرة المعارف العثمانية - الهند - حيدر آباد الدكن. الناشر دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان. والثقات: ٣٢٠/٥. الثقات: للحافظ محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت٣٥٤هـ). طبعة المعارف العثمانية - حيدر آباد - الهند. ط١/١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

^{٢١} الصغفاء الكبير: ٤٨٤/٣. للحافظ أحمد بن عبد الله العقيلي (ت٣٢٢هـ). تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعي. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. ط١/١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. والكامل في الصغفاء: ٥١/٦. للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي (ت٣٦٥هـ). تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه الأستاذ عبد الفتاح أبو سنة. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. ط١/١٤١٨هـ - ١٩٩٧م. وجامع التحصيل في أحكام المراسيل: ٢٥٦/١ للحافظ صلاح الدين أبي سعيد بن خليل كيكليدي العلاني (ت٧٦١هـ). تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. عالم الكتب. بيروت - لبنان. ط١/١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م. وتهذيب الكمال: ٥٥٦/٢٣.

^{٢٢} التاريخ الكبير: ١٧٦/١. التاريخ الكبير: للحافظ أبي عبد الله إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت٢٥٨هـ). دار الفكر - بيروت - لبنان. مصور عن طبعة دار المعارف العثمانية. الهند. ط١/١٣٦٢هـ - ١٩٤٣م.

(الحديث الرابع):

هو في (المسند): ٢٥٣/٤. وفي (العلل): ٢٣٢/١: سألته عن حديث عمر بن بيان ألتغلي عن عروة بن المغيرة ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ: (من باع الخمر فليشقص الخنازير) قلت: من عمر بن بيان ؟ فقال: لا أعرفه !.أ.هـ

(الحديث الخامس):

هو في (المسند): ٢٥٣/١. وفي (العلل): ٢٧٣/١: سمعت أبي يقول في حديث أبي بشر، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس: قبض النبي ﷺ وأنا ابن عشر سنين قد قرأت المحكم. قال: أبي: هذا عندي واه ، أظنه قال: ضعيف.أ.هـ

(الحديث السادس):

هو في (المسند): ٢٦١/٥. وفي (العلل): ٢٩٨/١: سألت أبي عن حديث شعبة ، عن أبي التياح قال: سمعت أبا الجعد ، عن أبي أمامة: خرج النبي ﷺ على قاص..الخ قال أبي: لا أدري من أبو الجعد هذا.أ.هـ

(الحديث السابع):

هو في (المسند): ٩٧/٢. وفي (العلل): ٢٨٦/١: إنه قال في حديث ابن عمر: (أحلت لنا ميتتان و دمان..) قال: هو منكر. وضعفه بعبد الرحمن بن زيد بن أسلم أحد رواته.أ.هـ

الخاتمة

لقد كان من منهج الإمام احمد _رحمه الله تعالى_ في مسنده هو جمع اكبر قدر ممكن من حديث النبي صلى الله عليه وسلم في ديوان واحد .
لم يكن من منهج الامام احمد في كتابه (المسند) أن يصنف في الصحيح المجرد كما هو حال أصحاب الصحاح .
لقد زيدت في (المسند) زيادات من قبل ابنه عبد الله ، أو من قبل راوية (المسند) احمد بن جعفر بن حمدان القطيعي.
إن الإمام احمد يُعدُّ بحق واحداً من الأئمة المحدثين القلائل الذين جمعوا هذا الكم الهائل من حديث النبي صلى الله عليه وسلم .
وتتجلى معرفته وسعة علمه بين علماء الحديث النقاد الكبار، الذين نقدوا الأسانيد وتكلموا في الرجال ، في تعليقه لكثير من الأحاديث التي رويت ، فمحصه وأبان زيفها ، وعلم صحيحها من سقيمها.
لا يوجد في (المسند) من الحديث (الموضوع) بمعناه الاصطلاحي، كما رجح ذلك ابن تيمية والذهبي وابن حجر _رحم الله الجميع_ .

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ...

المصادر

وحسب التسلسل التاريخي

- القرآن الكريم.

- ١- المسند: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ). تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر. دار المعارف - القاهرة. ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.
- ٢- مقدمة المسند الأحمدي: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ). تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط. دار الرسالة، بيروت - لبنان. ١٩٩٧م.
- ٣- التاريخ الكبير: للحافظ أبي عبد الله إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت ٢٥٨هـ). دار الفكر - بيروت - لبنان. مصور عن طبعة دار المعارف العثمانية. الهند. ط ١/ ١٣٦٢هـ - ١٩٤٣م.
- ٤- الضعفاء الكبير: للحافظ أحمد بن عبد الله العقيلي (ت ٣٢٢هـ). تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلججي. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. ط ١/ ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٥- الجرح والتعديل: للحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ). مطبعة دائرة المعارف العثمانية - الهند - حيدر آباد الدكن. الناشر دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان .
- ٦- الثقات: الثقات: للحافظ محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت ٣٥٤هـ). طبعة المعارف العثمانية - حيدر آباد - الهند. ط ١/ ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- ٧- الكامل في الضعفاء: للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عديّ (ت ٣٦٥هـ). تحقيق: الشيخ عادل أحمد عيد الموجود والشيخ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه الأستاذ عبد الفتاح أبو سنة. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. ط ١/ ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٨- فهرست بن خير: لأبي بكر محمد بن خير (ت ٥٧٥هـ). منشورات مكتبة المثنى - بغداد. مصورة عن طبعة الخانجي - القاهرة. ط ٢/ ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.
- ٩- صيد الخاطر: لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت ٥٧٩هـ). دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. (أوفسيت).
- ١٠- خصائص (المسند): للحافظ أبي موسى المديني (ت ٥٨١هـ). المطبوع في الجزء الأول من مسند الإمام أحمد، طبعة الشيخ أحمد محمد شاكر.
- ١١- منهاج السنة النبوية: منهاج السنة النبوية المؤلف: أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني أبو العباس الناشر: مؤسسة قرطبة الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ تحقيق: د. محمد رشاد سالم.
- ١٢- سير أعلام النبلاء: للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ). تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط والدكتور بشار عواد معروف والدكتور محي هلال السرحان مع جماعة آخرين.

- ١٣- إعلام الموقعين عن رب العالمين: لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) راجعه: طه عبد الرزاق سعد. دار الجيل. بيروت - لبنان. ١٩٧٣م.
- ١٤- جامع التحصيل في أحكام المراسيل: للحافظ صلاح الدين أبي سعيد بن خليل كيكلاي العلاني (ت ٧٦١هـ). تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. عالم الكتب. بيروت - لبنان. ط ٢/ ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م.
- ١٥- القول المسدد في الذب عن المسند: للإمام أحمد المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة الطبعة الأولى، ١٤٠١ تحقيق: مكتبة ابن تيمية.
- ١٦- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق إكرام الله إمداد الحق ط ١/ دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- ١٧- المصعدّ الأحمد: لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري (ت ٨٨١هـ). المطبوع في مقدمة (المسند) للإمام أحمد، طبعة الشيخ أحمد شاکر.
- ١٨- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ). تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف. دار إحياء السنة النبوية. ط ٢/ ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.